سير الزمان

العصر الفائر

تأثير الثورة الصناعية والنزعة الاستعمارية في مشكلات العصر
التفسير النفسي للدكتاتوريات الحديثة

روسيا والمانيا

علاقاتهما في ربع القرن الماضي
موارد الاولى وحاجات الثانية

السيادة التامة

كتب عالمي
تحليل اقتصادي اجتماعي لاهداف
الحركة الوطنية الاشتراكية وأساليبها

العصر الثائر

تأثير الثورة الصناعية والنزعة الاستعمارية في مشكلات العصر
التفسير النفسي للدكتاتوريات الحديثة

من المحن التي لا قبل لنا إلاَّ بمواجهتها أن تتعرض الحضارة لنوائب جريئين كبيرتين في جيل واحد . ولكن الحرب الناشبة الآن كانت لا مفرَّ من نشوبها لصدّ تيار من التحكم والعدوان والاستهتار كان لا بدَّ لهُ لو طغى واستحكل طغيانهُ من ان يقضي على مثل الحضارة الانسانية كما أخذها البشر عن الانبياء والفلاسفة والشعراء والمصلحين . وشهوة السلطان — على ما قال شيلي الشاعر الانكليزي — تلوّثُ كالوباء الجارف كل من تمسُّ . والخضوع آفة كل عبقرية وفضيلة وحرية وحقّ ، يستعبد الناس ويحول هذا الهيكل البشري الى آلة عمياء

في هذه الحرب ، يلتحم تياران متعارضان من تيارات الاجتماع البشري . أحدهما هو التيار التابع من القول بان للانسان قيمة في ذاته ، وان الاجتماع البشري لم يبلغ ما بلغهُ من مراتب الارتقاء إلاَّ باطلاق الحرية للفرد يفكر ويستنبط ويستكشف ويعترض ينهض من عثرته. كذلك نشأ كبار الفلاسفة والشعراء والعلماء والرواد . وكذلك ردُّوا آفاق الجهل وهاجموا معاقل أسرار الطبيعة وفتحوا بعضها فخلقوا بالانسانية رويداً رويداً فوق المستوى الحيواني الوضيع كما تحلّق الطائرة فوق اطباق الغمام القاتمة . هذا التيار العظيم الساوُر بالانسان من الاستعباد للطبيعة ثم للكهان والطغاة نحو الحرية والكرامة هو خلاصة تراث الانسانية من خمسة آلاف سنة من التاريخ المدون الى يومنا هذا

وأما التيار الآخر فهو التابع من القول بان هذا الهيكل البشري آلة عمياء . وبالتهُ آلة تامة. فانهُ في عرف أصحاب هذه الفلسفة الاجتماعية ليس الا سنناً في ترس في آلة عمياء يديرها طاغية متحكم لا حدَّ لشهوته وتحكمه. وفي هذا المعنى قال الملك جورج السادس عندما وجّه الكلام الى الشعوب البريطانية يوم ٣ سبتمبر الماضي : لقد حملنا على خوض النضال لا لنا وحدنا نحن وحلفاؤنا لمواجهة تحدٍّ من مبدأ لو عمَّ لكان هادماً للنظام المتمدن في العالم ، انهُ المبدأ الذي يسمح لدولة بان تهمل معاهداتها وعهودها تحقيقاً لاغراضها الذاتية ؛ مبدأ استعمال القوة او التهديد بها ضد سيادة الدول الاخرى واستقلالها . واذا جرد هذا المبدأ من كل تنكر واستخفاء كان تلك النظرية المضجعة بان القوة هي الحق . . . وأدهى من ذلك ان سيادة هذا المبدإ تبقي الناس يرسفون في قيود الخوف فيزول كل أمل ورجاء في السلم والسلامة والعدل والحرية . وقال الرئيس روزفلت : —

عندما تتكلم كراهة الروح العسكرية في بلدان كثيرة وعندما يجعل ذلك الانكار شعاراً لدعاية تتحرب استعداد الجيوش لايمنع أحداً الاعتقاد بان سلامة بلاده او سلامة العالم مضمونة . ولكن نريد ان نبين ان التحدي أبعد غوراً من مسائل سياسة الفور . انه يرد جميع الانكار الى الاسباب التي قامت عليها الحضارة الى الوقت الحاضر موقف الدفاع

ولكن خلال الحرب ، لم يكن احد اعتراضاً رسمياً بقيام حالة حرب في اوربا سواء أشتبكت الجيوش في الميدان أم لم تشتبك . فقد انقضى على اوربا خمسة ، والعالم بوجه عام ، سنوات لم تدق الطبول فيها ايذاناً بدء . فكأنما كانت مقيمة على جوانب بركان متحفز للثوران حتى ليصح ان نصف عصرنا بأنه العصر الفائر ، لما يعلو في صدور الناس من مصاب اتفاق ويضطربه من وراء مظاهر الاجتماع من حوافز الانقلاب . وهذا الوصف لا ينطبق على السنوات الاخيرة فحسب ، بل هو ينطبق على ما تقدم من سني هذا القرن . وليس علينا الا ان نتذكر الحرب الكبرى الماضية وما أعقبها من الثورة البلشفية في روسيا ، ثم ما أفضت اليه من قيام النظامين الفاشستي والوطني الاشتراكي في ايطاليا والمانيا ، وكيف انهارت المعاهدات ، وسلبت الحقوق ، وانقلبت الاوضاع الادبية ، لندرك ان الاستقرار ليس سمة العصر الذي نعيش فيه ، وان في ثنايا الحضارة ما يشبه ان يكون يهدد بالانفجار

***

تتصف حضارتنا في هذا العصر من بين ما تتصف به بروح المنافسة الشديدة والخصومة العنيفة بين دول كبيرة قلما في ايديها طاقة لم يتح للانسان ما يقارب جزءاً منها في عصر سابق . وهذه الطاقة هي ثمرة الثورة الصناعية التي احدثت في نشأتها ونموها وارتقائها مستندة الى فنون العلم النظري والتطبيقي ، كما وصفتها على عصرنا وحضارتنا

فالآلات التي تحركها الطاقة ، واستعمالها في الانتاج ، كانت ظاهرة ثورية في حقيقتها لأنها زادت قدرة الانسان على الانتاج مئات الاضعاف وألوفها . وافرغت الحياة في الحانوت والمعمل في قالب جديد . وجذبت الى المراكز الصناعية والمدن عدداً متزايداً من الناس . وفي الوقت نفسه زاد عدد سكان اوربا زيادة كبيرة

وكانت النتيجة التي لا مفر منها ، هذا التقدم في الانتاج وللاحتشاد في المراكز الصناعية والمدن ان اشتدت الحاجة الملحة الى فتح اسواق لبيع المصنوعات واستثمار موارد للخامات الصناعية يشتد عليها . وكذلك اخذت الدول والشعوب تتنافس في استكشاف مجاهل الارض والاستيلاء على المناطق الغنية بمواردها الطبيعية فنبتت الاساطيل وجيشت الجيوش الكبيرة . ولكن المانيا وايطاليا واليابان دخلت حلبة المنافسة متأخرة عن غيرها

كان «التوسع الامبراطوري» الاسم الذي اطلق على هذا النوع من التنافس في مستهل القرن التاسع عشر. ومراجعة تاريخ ذلك القرن الحافل يقنعنا بان هذه النزعة كانت القوة الاجتماعية الاقتصادية المسيطرة على العالم حينئذٍ وان تتبع أهم من نرها. ففيها اجتمع حب السلطان لاجل السلطان وحب الامبراطوريات القديمة، ولكن من وراء هذا وذاك قام شبح ضغط السكان على موارد الرزق

في هذا الضلال بين الامم، الناشيء عن نزعة «التوسع الامبراطوري» اشتد الجفاء احياناً بينها وتليد الاتق بيوم الحرب. خذ مثلاً على ذلك سنة ١٩٠٨ عندما قامت سربيا الصقلبية مدفوعة بعاطفتها القومية بعد تحرر شعوب أوربا الجنوبية من نير الاتراك، تعارض معارضة شديدة ضم ولاية البوسنة الى امبراطورية النمسا والمجر. ولكن توازن القوى الاوربية حينئذٍ كان كافياً لاجتناب الحرب فلما وقع الانفجار في سنة ١٩١٤ استطاع المؤرخون ان يعتدوا به الى نزعة التوسع الامبرطوري التي كانت سمة غالبة على سياسة امبراطورية النمسا والمجر. فالتوتر الدولي المتكرر في مستهل هذا العصر، وهو التوتر الناشيء عن الثورة الصناعية والنزعة الامبراطورية، كان بين البواعث الرئيسية على نشوب الحرب العالمية في سنة ١٩١٤

***

وقد انقضى الآن عقدان من السنين على انتهاء الحرب العالمية، كانت سمتها الغالبة قيام حالة «حرب في ابان السلام» اي جفاء مشتد مستمر بين الدول جعل الحالة القائمة حالة لا هي حرب ولا هي سلام. ومن عوامل هذا الجفاء اشتد النازية والفاشستية وهما في صميمها احتجاج على تسوية الحرب الماضية. وما الازمة العالمية التي اصابت العالم في سنة ١٩٢٩ الا نائبة من عواقب التبديد والتبذير اللذين انتهتهما مواصلة الحرب العظمى الى نهايتها. وانقضت سنوات على الازمة الاقتصادية قبلما زالت عراقبها أو بدا انها زالت، ولكنها تركت في كل بلد أثراً عميقاً وخائفة من المشكلات في مقدمتها جميعاً المشكلة الاجتماعية

فاتساع نطاق التعطل عن العمل الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية لم يخض بجماهير العمال الى القنوط بل أرهف حسهم فاتسع نطاق ما يطلبون. ان ضغط السكان في أيام «النزعة الامبراطورية» كان ضغطاً غير واعٍ لان العوامل التي افضت اليه كانت على الغالب غير واضحة فلم تفهم على صحتها حينئذٍ ومن الثابت ان الجماهير لم تدركها. ولكن الشعور بهذا الضغط الآن غير خافٍ لا على الزعماء ولا على الجماهير. والهدف الذي تتجهُ اليه الجماهير انما هو هدف السلامة الاجتماعية. فالعامل يطلب عملاً يتقاضى عليه أجراً معقولاً يمكنه من العيش ويضمن لهُ

العلاج في اثناء المرض ، والسلامة في أن الشيخوخة ، والغالب أن حركة الجماهير هذه ترتد الى اعتقادها ان الآلات البخية التي ما فتئت مطردة الارتقاء منذ درّ قرن الثورة الصناعية تستطيع أن تغدق على الناس نعمة ورفاهة اذا أحسنت تدبيرها وتنظيمها حكومات متصفة بالحكمة

ومما لا ريب فيه ان حكومة كل بلد من البلدان الصناعية قد اعترفت بما عليها من تبعة في رعاية حال الأمة وأصلاح امرها . ولكن ما تطلبهُ الجماهير من الحكومات ، وما اعترفت به الحكومات من نصيبها في تحمل تبعته ، يقتضي بحثاً في أصول التنظيم السياسي والاجتماعي . فأي نظام حكومي أصلح من غيره لحل هذه العقدة ؟ وفي الرد على هذا السؤال نجد ان بعث الأول من بواعث الثوران الاجتماعي والسياسي الذي أعقب الحرب العالمية . وبين الشدّ والارخاء في هذه الفترة نشأت ثلاثة فلسفات اجتماعية سياسية منها اثنتان الفاشيستية والنازية ولدتا في أحضان النزعة القومية المتطرفة وأخذتا بمبدإ الزعامة . حالة ان الشيوعية تذهب الى ان امتلاك الدولة لموارد الثروة والمرافق وحده يمكنها من تمهيد سبيل السهل لكن فرد . أما النازية والفاشستية فتذهبان الى ان اخضاع الفرد للدولة تحت اشراف حاكم بأمره هو السبيل الوحيد الى حل مشكلة التعطل عن العمل وضمان سلامة الفرد . ويقابل هذا الدمقراطية ، ورأي اصحابها أن حرية الفرد في الاعتماد على قوة ابتداعه وابتكاره وظهور قوته ومواهبه الكامنة هي العامل الذي يوسع مجال العمل ويفضي الى الرخاء

فالفرق واضح بين طريقة الدولة الدمقراطية والدولة المندمجة في معالجة المشكلة . ان الطريقة الدمقراطية هي طريقة السلام . ولكن الدولة المندمجة ترى استعمال القوة لرفع مستوى المعيشة اذا انكر عليها التوسع الذي تريد . وقد افرغ جوبلز هذا المعنى في خطبة القاها على عمال كروب من عهد قريب عندما ناشدهم اتباع الهر هتلر اتباعاً اعمى في المعركة التي يشنها لضمان المدى الحيوي اللازم لألمانيا . وعنده ان كل دولة — كل فرد — عليها ان تكافح في سبيل المكانة الجديرة بها بين الامم . قال جوبلز « ان كل عامل الماني يعلم مدار هذه المعركة .... ونحن لا نريد الا حقوقنا . فاذا انكرت علينا فان امة تعد ثمانين مليوناً تعرف كيف تقاتل قتال المتعصب »

***

ولكن التفسير الاقتصادي للمشكلة الاجتماعية واتجاه الامم الى الاخذ بالحكم الدكتاتوري لا يكفي وحدهُ . بل هناك التفسير النفسي كذلك

والواقع انهُ مما يحير الباحث في شؤون أوربا تسليم شعوب عريقة في الحضارة واتجادها العقلية والفنية كالشعبين الألماني والايطالي بالحكم الدكتاتوري على الرغم مما يجره هذا الحكم في أثره من

قيود تثقل على طبع الانسان المثقف. ولا سبيل الى انكار ان الحكم الدكتاتوري أسفر في المانيا وايطاليا بوجه خاص عن انتصارات باهرة في حلبة السياسة الداخلية والخارجية كنجاح موسوليني في تنظيم شؤون بلاده وزيادة أسباب الخير الادبي والمادي فيها وفوزهُ في حملته الحبشية . ونجاح هتلر في تسليح المانيا والغاء معاهدة فرساي واحتلال منطقة الرين وضم النمسا والاغارة على تشيكوسلوفاكيا بغير مقاومة. ونجاح أتاتورك العظيم في تركيا . ولكن هذا النجاح ينطوي على بذور الخطر لانهُ يقتضي من الحاكمين بأمرهم انتصاراً تلو انتصار لكي تبقى أذهان الناس مصروفة عن خواص الحكم الدكتاتوري التي تنفر منها النفس. فهي اذاً لا تكفي لتعليل ما نراه في جماهير هذه الشعوب من تأييد الحاكمين بأمرهم والخضوع لهم . فما هو التعليل ؟ للعالم النفسي النمسوي الدكتور فلهلم شتيكل رأي في تعليل هذه الحالة لا يخلو من الطرافة وهو قائم على ما يعرف في علم النفس « بمركب السلطان » او « عقدة السلطان »

يرى الدكتور شتيكل ان في نفس الطفل نزاعاً بين غرائزه والدروس التي يلقنها عليه أهله بالعالم الخارجي . فالاطفال يميلون الى ان يكونوا قذرين ولكن والديهم ومعلماتهم يعلمونهم انهُ يجب عليهم ان يعنوا أشد العناية بالنظافة. والتربية في رأيه سعي الى افراغ الطفل في قالب يخالف اتجاه غرائزه . والتربية أساسها السلطان — سلطان الوالد والوالدة والمعلم والمعلمة — « فالسلطان » خصم الطفل وعدوه لانهُ يعني التخلي عن نزعاته الفطرية

والسلطان الاول الذي يبدو أثره في حياة الطفل هو سلطان الوالدين فاذا كان الوالدان ضعيفين تعداها الطفل. ولكنهُ لا يكاد يخرج من نطاق سلطانهما حتى يصطدم بسلطان الاطفال الذين يفوقونهُ سناً وخبرة، وبسلطان المعلم ثم بسلطان القانون وبسلطان الكنيسة إذ لا يخفى ان السلاح الاخير في أيدي مربي الاطفال قولهم للطفل العاصي « إن الله قد يعاقبك على ما تعمل أو على ما فعلت». هذا المركب « مركب السلطان » الذي كان لهاكبر الأثر في تربية الصغار أخذ يضعف بعد نشوب الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ . فالأسرة أضحت غير ما كانت عليه لان الوالدين — بحسب رأي شتيكل — لم يحافظوا على القواعد الادبية التي لقنوها لاولادهم فهاج الاولاد على هذا التميز وطرحوا جانباً سلطان الوالدين وعفروا بالتراب أوامرهم ونواهيهم

وما حدث للاسرة حدث للمدرسة والجامعة وما وقع للوالدين وقع للمعلمين والاساتذة . بل ان أخطر النتائج التي أسفرت عنها الحرب الكبرى كانت اضعاف الشعور بوجوب احترام السلطان واصحاب السلطان في الأسر وبين الأمم . وهذا هو تعليل موجة الاجرام التي طغت على العالم وبلغت ذروتها في الولايات المتحدة الاميركية. واقترن بذلك ان العلم أخذ يضعف من مقام الدين التقليدي في نفوس الناس لان العلم لم يفهم على وجهه الصحيح ولان طائفة كبيرة

من رجال الدين تمسكت بأعراض الدين دون جوهره . فلما أخذ الشبان والشابات يتساءلون كيف يصح الايمان بربٍ يأذن في شرب خمر تُرمى في مجزرتها أرواح عشرة ملايين من الناس أنهار مبدأ « السلطان » في حياة الافراد وكانت النتيجة موجة الحاكمين بأمرهم

فهتلر وموسوليني وأشياعهما ليسوا في رأي الدكتور شتيكل الا رجالاً يحلون في حياة كل فرد محل الوالد والمعلم . وقد يتذكر الناس صاحب السلطان بفرض سلطانه عليهم ولكنهم لا يستطيعون ان يعيشوا من دونه مفرغاً في شكل من الاشكال . لقد ثار الاولاد على آبائهم فجاء هتلر وموسوليني ودلفوس وبلسودسكي وكمال أتاتورك وستالين فحلوا محلهم . ودخل في روع الطفل الحديث ان والده غير جدير باحترامه وإجلاله وطاعته فبحث عن زعيم خارج عن نطاق الاسرة يولد هذا الاحترام وتلك الطاعة . فركز السلطان خرج من دار الأسرة واستقرّ في دار الحكومة . والواقع ان الحكومة مزيج من قوتي الخوف والحب . والحاكمون بأمرهم أبلغ مظهر لهذا المزيج . فدلفوس قتل اشتراكي فينا بالمدفع والبندقية ثم طلب منهم الغفران والتعاون . واسكندر اليوغوسلافي سعى جهده لاستمالة الكرواتيين اليه بالحسنى وفي الوقت نفسه كان يحاول ان يحملهم على الخضوع بالقوة . وهتلر على الرغم من حب الشعب له اضطرّ ان يلغي الحزب بالدم يوم ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٤ . فلماذا لا يفر الانسان من الخضوع لسلطان الدكتاتور او الزعيم كما فر من الخضوع لسلطان الوالد والمعلم ؟ هذا سؤال طبيعي . والدكتور شتيكل يرد عليه بقوله ان عصمة الدكتاتور عن الخطإ تزداد رويداً رويداً في رأي الفرد كلما زاد عدد اتباعه وكذلك يفشو في الامة مرض نفسي دعاه شتيكل « وباء التمجيد » فتغدو الامة وكأنها جائعة عند اقدام الدكتاتور

يضاف الى هذا انهُ كلما زاد الاتباع الذين يؤيدون الزعيم او الدكتاتور تدمج نقائصهم وتتحول الى مزايا لانهم يحسون انهم والزعيم وحدة لا تنفصم فيشاطرونهُ في نفوسهم سلطان السلطان الذي يحكمهم به . أي أنهم يصبحون حاكمين لا محكومين . ولذلك ترى الالمان يقولون انهم لا يحاربون في سبيل هتلر بل هتلر يحارب في سبيلهم . عند هذا الحد من التحول النفسي يندمج الخضوع بالتحدي والبغض بالحب ويتحول الدكتاتور الى منقذ . كان الزعماء في العهد القديم يفشون ديانات جديدة . ولكن الزعماء في هذا العصر رجال سياسة بل ان طائفة من زعماء العصر الحاضر يحتقرون الدين لانهم يرون ان زعماء الدين ينازعونهم « السلطان » على نفوس اتباعهم . لذلك تراهم يحاولون اسقاط الدين من مكانته العالية في نفس الامة على نحو ما وقع في روسيا والمانيا وغيرهما

روسيا والمانيا

عهد تفاهمهما في مؤتمر القرن الماضي
موارد الاولى وحاجات الثانية

— ١ —

إن الصلة بين روسيا والمانيا سابقة لعهد ستالين في الاولى ولعهد هتلر في الثانية بل مما يستوقف النظر ان نرى في المانيا المغلوبة على أمرها بعد انتهاء الحرب الماضية ووضع معاهدة فرساي نزعتين: احداهما الى التعاون مع الدول الاوربية الغربية وزعماؤها الاشتراكيون الالمان وهؤلاء لم يلتفتوا الى التعاون مع روسيا حينئذٍ على قرب ما بينهم وبينها من اواصر القربى الفكرية وهو من بواعث الاستغراب . والثانية الى التعاون مع روسيا السوفيتية وكان زعماؤها اقطاب الجيش الالماني (الريخسفهر)

فأقطاب الجيش حينئذ كانوا يرون — كما أدرك بسمارك من قبل — روسيا مكملة لالمانيا من الناحية الاقتصادية. ففيها سوق لمصنوعات المانيا . ومورد للخامات الصناعية والحربية. وفيها كذلك مجال لقدرة الالمانيين الفنية على تسيير مواردها الزراعية والصناعية . ثم انهم رأوا في صداقتها اولاً وسيلة للتخلص من بعض قيود فرساي ثم في محالفتها طريقاً الى هدم تلك المعاهدة وانقاذ المانيا منها وتمكينها من السيطرة على اوربا

فلما اجتمع ممثلو الحلفاء في جنوى سنة ١٩٢٢ للبحث في شؤون اوربا الاقتصادية، دعي ممثلو روسيا والمانيا الى هذا المؤتمر . ولكنهم لم يعاملوا فيه معاملة الند للند وكان لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية قد أدرك الفائدة المرجوة من التعاون الاقتصادي مع هاتين الدولتين الكبيرتين ولكن تصلب بعض الدول الممثلة في المؤتمر حيال مسائل مالية معينة أسفر عن قنبلة سياسية فوجيء بها المؤتمر والعالم. ذلك ان ممثلي روسيا والمانيا ذهبوا الى بلدة رابالو Rapallo على بضعة أميال من جنوى وعقدوا فيها معاهدة بين البلدين اعترفت بها المانيا اعترافاً شرعياً بحكومة السوفيت ونزلت الحكومتان عن ديون احداهما للاخرى وهي الديون المعقودة قبل الحرب. فكانت تلك المعاهدة الاشارة الاولى من المانيا الى محاولتها التفلت من قيود فرساي والاشعار الاول من روسيا بأنها لا ترضى ان تبقى في عزلة عن تصريف شؤون أوربا

ولم يلق اقطاب (الريخسفهر) كلفة ما في التعاون مع الجيش الاحمر فأخذ ضباط (الريخسفهر) في تدريب الجنود الحمر وفاز فريق من ضباط اركان الحرب الالمانيين بمناصب عالية لتعليم والتدريب في الجيش الروسي بل فاز الريخسفهر علاوة على ذلك بانشاء مدارس حربية للتدريب

الالمانيين في روسيا ومصانع لصنع الطائرات لان مثل هذه المدارس والمصانع كانت محظورة في المانيا بحسب النصوص العسكرية في معاهدة فرساي

وفي سنة ١٩٢٦ عند ما كانت المفاوضات دائرة لانضمام المانيا الى جامعة الامم عقدت المانيا وروسيا معاهدة جديدة بها انولاء لمعاهدة رابالو وتعهدتا بالتزام الحياد اذا هوجمت احداهما من دولة اخرى او كتلة من الدول . وكانت روسيا في ذلك الحين تخشى تدخل الدول الرأسمالية في شؤونها فرأت حكومتها في هذا الاتفاق مع المانيا ما يعزز من مكانتها كما رأت فيه المانيا سبيلاً الى التخلص من قيود فرساي. ولو ان الامر ترك لضباط الجيشين لمضى البلدان في هذا التعاون الى نهايته المنطقية

— ٢ —

ولكن الهر هتلر تقلد منصب المستشار في حكومة المانيا في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ فكان في مقدمة اعماله نقض الحزب الشيوعي في المانيا والتأوه وتصوير الاتحاد السوفيتي عدواً لدوداً لا بد للمانيا الهتلرية من قهره ووصف الفوهرر بأنهُ منقذ اوربا من التيار الشيوعي المجتاح ووراثي الفارس البولشفيكي فصاح جوبلز في احدى خطبه «ان اوربا تقوم او تسقط مع ادولف هتلر»

وبدا لسامعي هذه الاقوال ان فيها رنة الصدق . فوقعت وقعاً عظيماً في عواصم البلدان المجاورة لروسيا والمانيا واخذ ساسة البلدان الواقعة بينهما يخشون ان تكون بلدانهم موطئاً لسنابك الخيل — او الدبابات — الهتلرية في غزوها لروسيا الحمراء بغية انقاذ العالم من شرورها . فكان لذلك تأثير في توجيه الخطط السياسية . ولذلك سارعت بولونيا وهي البلدان الطبيعي لمثل هذا التضال الى اعلان موقفها وقاعدته انها تحارب الدولة الاولى التي تستبيح حدودها . فاذا حاول الالمانيون أو الروسيون ذلك حاربت السابق منهم الى انتهاك حرمتها وانضمت الى الفريق الآخر

وبينما كانت دول شرق اوربا ترهف الحس لتتبين المصير اذا اصطدم الجاران ، كانت دول اوربا الغربية تنظر الى احتمال الاصطدام بشيء من الاطمئنان

فالنظام السوفيتي كان لا يزال في نظر معظم أقطابها مصدر الخطر الكبير على المجتمع الاوربي من نواحيه الاجتماعية والاقتصادية. فاذا اصطدم الشيوعيون بالنازي أضعف الاصطدام الفريقين وأتاح لاوربا فترة من الطمأنينة . لذلك قوبلت تصريحات هتلر العنيفة ضد الشيوعية بشيء غير يسير من الارتياح في بعض دوائر اوربا الغربية واتى منها بعض الاتقياء شبح «رابالو» اخرى. اي ان هذه الدوائر كانت تعتقد انهُ على قدر ما تسوء العلاقات الروسية الالمانية يبعد كابوس التحالف بينهما

ولكن الدوائر السياسية في البلدان الواقعة بين ماردي الشيوعية والنازية كانت أرهف حسًّا

وأصدق حدساً من دوائر اوربا الغربية . فلاحظت هذه الدوائر انهُ على الرغم من اتجهة العنيفة في خطب أقطاب النازي وصحفهم ضد الاتحاد السوفيتي لم يقطع الهر هتلر العلاقات التجارية التي تربط برلين بموسكو . وجاءتها العيون والارصاد (أي دوائر المخابرات) بان الصلة بين الريخسفهر والجيش الاحمر لم تتبدل كثيراً . بل ان أقطاب « الريخسفهر » تراجعوا عن الاشتراك في حملة الدعاية العنيفة ضد السوفيت . وهذه الحقائق حملت هذه الدول — اذا استثنينا تشيكوسلوفاكيا — على الوقوف موقف الحذر الدقيق حيال الاشتراك في عهود واتفاقات مع الدول الغربية لانها كانت تخشى أن تفضي هذه السياسة الى تحقيق ما ينبه فؤاد الجيش الالماني من اتجاه الى روسيا . لذلك امتنعت بولونيا في سنة ١٩٣٤ عن الاشتراك في ما وصف حينئذٍ باسم « لوكارنو الشرقية » وأبت الانضمام الى أية كتلة موجهة الى احدى جارتيها الكبيرتين

والغالب على رأي فريق من متتبعي شؤون أوربا الشرقية ان في مقدمة البواعث التي حملت بولونيا على الوقوف هذا الموقف كان خوفها من حمل المانيا على الارتماء في أحضان روسيا الحمراء

ثم كانت ازمة السوديت في سبتمبر ١٩٣٨ وكانت روسيا مرتبطة بتشكوسلوفاكيا من ناحية وبفرنسا من ناحية أخرى بمعاهدة مساعدة متبادلة . ومع ذلك كان السؤال المرتسم في أذهان رجال السياسة حينئذٍ — ماذا تفعل روسيا اذا هاجمت المانيا تشيكوسلوفاكيا ؟ وهل في وسع الجيش الاحمر ان يسدي عوناً فعالاً الى جمهورية ماساريك وبنيش ؟ وكان الرأي في بعض دوائر بخارست وفرسوفيا أن بين برلين وموسكو تفاهماً على ان تنال المانيا ما تبغي في بوهيميا وكان الخوف في لندن وباريس ان يكون هدفُ موسكو زجَّ دول أوربا في حرب كبيرة يسبب تشيكوسلوفاكيا لتجني من النوضى الناشئة عنها فرصة لبذر بذور الشيوعية في كل مكان . والغالب ان هذا الريب في نية موسكو الحقيقية كان من أهم البواعث على الاذعان لما طلبه هتلر في ميونخ

في ميونخ اجتمع تشمبرلين وهتلر وموسوليني ودلاديه وقضوا في مصير بلاد السوديت . وأما روسيا المرتبطة مع تشيكوسلوفاكيا بميثاق تعاون متبادل ومع فرنسا بمثله ، روسيا العضو في جامعة الأمم وصاحبة القول بأن « السلام لا يتجزأ » فلم تدع الى الاجتماع ، ومن الغرائب أنها لم تدع اذعاناً لامتناع هتلر عن الجلوس مع ممثلها حول مائدة واحدة . فما كان موقف الكرملين من ميونخ ؟ تقريع بريطانيا وفرنسا اعتقاداً من رجاله بان هاتين الدولتين انما مهدتا لالمانيا سبيل التوسع في شرق أوربا لتصطدم بروسيا السوفيتية وقد أعرب الاقطاب الروس عن هذا الرأي في غير خطبة رسمية واحدة

وما سكنت الضجة التي ثارت حول اتفاق ميونخ حتى ثارت ضجة أخرى حول ما تنويه

المانيا في ايقرانيا استناداً الى قول هتلر في مؤتمر نورمبرج سنة ١٩٣٦ عندما قال : — هذا لو كانت لي جبال الاورال وما فيها من موارد المواد الخام وسيبيريا وما فيها من سراج واوقرانيا وما فيها من سهول القمح . . . ثم صاح « وسنقف تحت راية الصليب المعقوف »

وقصرت الدوائر السياسية هذه الاقوال تأويلها اعراب عن نية المانيا النازية على غزو أوقرانيا وتفتيت روسيا . ولكن دول أوربا الشرقية خشيت ان يكون معناها مجرد الاتفاق بين المانيا وروسيا على تبادل اقتصادي واسع النطاق يمكن المانيا من استيراد ما تحتاج اليه من خيرات روسيا الطبيعية ولذلك ظل كابوس الاتفاق النازي السوفيتي جاثماً على النفوس

أما ما تمّ بعد ذلك فقريب العهد بنا وحسبنا الاشارة اليه : استباحة تشيكوسلوفاكيا في مارس ثم السعي لانشاء ما دعي « كتلة السلام » مما اقتضى مفاوضات في موسكو بين ممثلي بريطانيا وفرنسا وأقطاب الكرملين دامت بضعة أشهر وعند ما ظنّ الناس أنها أوشكت على التمام فوجئوا في أغسطس الماضي بعقد اتفاق عدم الاعتداء بين روسيا والمانيا فهز العالم ولا يزال العالم في حيرة من حقيقته وحقيقة ما تلاه ، يُقضي عقده على الوهم بان هتلر سدٌّ دون طغيان الشيوعية وان ستالين حائل دون الاعتداء النازي . ثم وردت الانباء بان الاثنين طمعا بولونيا من الامام ومن الخلف واقتسماها وشرعت روسيا السوفيتية تبسط نفوذها على دول بحر بلطيق وقبلت المانيا ان تخلي الألمانيين الذين توطنوا تلك البلدان من مئات السنين

— ٣ —

من الاوليات التي لا ينازع فيها الآن ان الحروب الحديثة لا تحسم في ميدان القتال فقط. وان تفوّق الحلفاء في الحرب العالمية الماضية في مواد الصناعة والطعام كان له التأثير الفاصل في مصيرها . واذا صحّ ذلك في الحرب الماضية فأحرى به ان يكون أشد انطباقاً على هذه الحرب . لأن الاعتماد على الاجهزة الميكانيكية فيها وما تحتاج اليه من الوقود اعظم مما كان في سابقتها . والمقابلة بين الحليفتين الغريمتين والمانيا من هذه الناحية ترجح كفة الحليفتين اكثر مما كانت كفتهم راجحة من ربع قرن

والغالب عند اهل الرأي — على ما جاء في مقال لمكاتب خاص في التيمس — ان الحكومة النازية خزنت تخزيناً منظماً مقادير كبيرة من المواد التي تحتاج اليها في حالة نشوب حرب كبيرة . والمرجح أن النقص في هذه المواد واشتداد الحاجة اليها لا يظهران الاّ بعد انقضاء سنة من الزمان او نحوها . وعلى الرغم من مشروع السنوات الاربع لا تزال مصادر المواد الصناعية والغذائية التي تستخرج او تصنع في المانيا نفسها ضيقة . وهي لا تعادل المواد المستوردة من الخارج جودةً . ومما لا ريب فيه ان المانيا النازية ستضيق في أتجارها مع الدول المحايدة .

ولكن هذه الدول لا تستطيع أن تصدر اليها الا ما كان من نتاج أرضها وهذا لا يعوّض إلا قليلاً مما تحتاج اليه لأن ما تستورده الدول المحايدة من منتوجات الحرب سيكون خاصاً للحرب لا اقتصادية التي بدأت بريطانيا في تنفيذها منذ نشوب الحرب. ولذلك تتجه آمال الحكومة النازية الى روسيا لاستيراد كثير مما تحتاج اليه منها

ومما لاريب فيه أن روسيا والمانيا تؤلفان وحدة اقتصادية في الاحوال السوية . فألمانيا قليلة الموارد الطبيعية ضيقة التربة ولكن صناعتها متقنة وطبقة العمال الصناعيين فيها متصفة بالاجتهاد وحسن التدريب . حالة ان روسيا تملك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة وموارد معدنية لا تكاد تحد . فخطة الاولى الطبيعية استيراد المواد الخام وتصدير المصنوعات. والثانية تصدير المواد الخام واستيراد المصنوعات ومن هنا تكمل احداهما الاخرى

ولكن هذا يصدق عليهما في الاحوال الطبيعية السوية فقط. الا أن تاريخ السنوات الاخيرة يدل على ان كلاً منهما قد حادت عن طريقها الطبيعي فروسيا السوفيتية وضعت برامج واسعة النطاق لتعزيز الصناعة فيها. والمانيا النازية وضعت برنامج السنوات الاربع وغرضها الاستغناء عن الاستيراد جهد المستطاع. فكيف يؤثر هذان الاتجاهان في ما تنتظره المانيا من روسيا من معونة ؟

بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٣٣ عمدت روسيا السوفيتية في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الاول فاشتدت حاجتها الى الآلات والأجهزة الميكانيكية اللازمة . فاضطرت ان تصدر كل ما تستطيع تصديره من محصولاتها الزراعية حتى ولو كان ذلك على حساب غذاء الشعب الروسي الذي عانى من انفاقة الامرّين . ومع ذلك لم تكف جميع صادراتها لتوفية ثمن ما اشترته في الخارج لكي تستورده. وقد كانت المانيا حينئذ اكبر عملاء روسيا تبلغ ثمن ما صدرته الى روسيا سنة ١٩٣١ اكثر من ٧٦٢ مليون مارك وثمن ما استوردته منها ٣٠٣ ملايين مارك اي ان ميزان التبادل التجاري بينهما كان منحرفاً في ناحية المانيا بمقدار ٥٤٩ مليون مارك . وبلغ صادر المانيا الى روسيا سنة ١٩٣٢ أكثر قليلاً من ٦٢٥ مليون مارك وموارد المانيا من روسيا ٢٧٠ مليون مارك والفرق ٣٥٥ مليون مارك

الا أن هذه الحالة تغيرت تغيراً كبيراً في سنة ١٩٣٣ عند ما تقلد النازي ازمة الحكم في المانيا. ذلك ان اتجاهم الى اعادة تسليح المانيا والى الاكتفاء الذاتي انقص من مقدرة المصانع الالمانية على التصدير الى الخارج وفي الوقت نفسه بدأت روسيا في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني فاستنفدت جهدها عن استيراد الآلات من الخارج وعنيت بتنظيم ما تم حتى ذلك الوقت من انشاء صناعي في شتى انحاء البلاد . وكان استخراج الذهب من مناجم روسيا قد زاد زيادة تذكر فمكن روسيا من الفوز باعتمادات مالية في بلدان شتى ومنها بريطانيا . فبدأت تجارتها مع

المانيا تنقص فما أتت سنة ١٩٣٨ حتى كانت صادرات المانيا الى روسيا لا تزيد على ٣٢ مليون مارك (كان المبلغ ٧٦٣ مليوناً في سنة ١٩٣١) وصادرات روسيا الى المانيا على ٤٧ مليون مارك

ولا بدَّ لهذا التحول الصناعي والاقتصادي في البلدين من أن يؤثر في علاقاتهما التجارية. فروسيا تصنع الآن كثيراً مما كانت تستورده من المانيا. ولا تحتاج الا الى صنف خاص من الآلات والاجهزة الدقيقة التي قلما تعنى بها الصناعة الالمانية الآن وقلما تجيدها لهبوط مستوى المواد الخام التي تعتمد عليها في صنعها ولاشتغال المهال المتقنين بالصناعة الحربية. يقابل هذا ان روسيا قد تجد صعوبة — اذا سارت حالتها الاقتصادية والصناعية سيراً طبيعيًّا — في تلبية حاجة المانيا الى المواد الخام لانها — أي روسيا — تحتاج الى معظم ما يستخرج منها في أرضها وتضطر الى سدّ النقص بالاستيراد. فمنتجات المناجم الروسية تكفي الاستهلاك الروسي الداخلي وقلما يفيض منها شيء للتصدير

خذ مثلاً على ذلك — ونحن نقل عن مقالة لمكاتب خاص للتيمس — مادة البترول. فقد زاد انتاجه في روسيا من ٢١ مليون طن متري في ١٩٣٢ الى ٣٠ مليون طن متري في ١٩٣٨. ولكن ازدياد الحاجة اليه في روسيا نفسها كان باعثاً على نقص المصدر من ٦ ملايين طن متري في سنة ١٩٣٢ الى مليون في سنة ١٩٣٨ الى لا شيء تقريباً في هذه السنة (١٩٣٩)

والحديد الخام زاد انتاجه من ٧ ملايين طن في سنة ١٩٣٣ الى ١٤ مليون ونصف مليون في سنة ١٩٣٦ ولم يزد بعد ذلك لعجز المناجم عن زيادته. وهذا المقدار لا يكاد يكفي ما تحتاج اليه الصناعة الروسية سنويًّا فالتصدير متعذر جداً. والنحاس الذي زاد انتاجه من ٤٥ الف طن في سنة ١٩٣٣ الى ١١٦ الف طن في سنة ١٩٣٨ ولكن الاستهلاك الداخلي في روسيا زاد في الفترة نفسها من ٥٣ الف طن الى ١٨٥ الف طن

وبلغ المستخرج من الرصاص في السنة الماضية ٦٩ الف طن متري والمستهلك ٩٠ الفاً

وبلغ المستخرج من الالومنيوم في السنة الماضية ٤٨ الف طن والمستهلك ٥٥ الفاً، وبلغ المستخرج من الزنك ٧٠ الف طن والمستهلك ٧١ الف طن. اما النيكل فروسيا تعتمد فيه على الاستيراد من الامبراطورية البريطانية. ولعل الركاز المعدني الوحيد الذي تستطيع روسيا ان تصدره هو ركاز المنغنيس. اما المحصولات النباتية والغذائية الروسية فتكاد على المعدل تكفي زيادة المستهلك منها في روسيا نفسها ويستثنى من ذلك الخشب

فروسيا قلما تنتج من مواد الطعام ما يكفي شعبها ولا يزال مستوى تغذية الشعب الروسي دون ما تبغيه حكومته وتتطلع اليه. ولذلك كانت خطة موسكو في السنوات الاخيرة متجهة الى رفع مستوى تغذية الشعب اكثر من اتجاهها الى زيادة ما تصدره من مواد الطعام. فلم تصدر

من حبوبها الا ٩٢٠ الف طن متري في سنة ١٩٣٣ و ٢٣٦ الف طن متري في سنة ١٩٣٧. وهذا التفاوت يرتد الى مقدار الغلة والى ما تحتاج اليه الحكومة الروسية من نقد اجنبي لتوفي به التزاماتها المالية الخارجية. يقابل هذا ان حاجة المانيا الى الحبوب متفاوتة كذلك بتفاوت مقدار المحصول. ففي سنة ١٩٣٦ صدرت ١٢ الف طن متري وفي سنة ١٩٣٧ استوردت اكثر من مليون طن وربع مليون طن متري. وما يصدق على الحبوب يصدق كذلك على الشعير. ومما يستوقف النظر في هذه الناحية ان حقول روسيا الشاسعة التي تزرع حبوباً على اختلافها واقعة في الجنوب ومرفأ تصديرها الطبيعي هو مرفأ أودسا على البحر الاسود فتحويل التصدير الى مرافىء بحر البلطيق يرهق السكك الحديدية الروسية

وتصدر روسيا كذلك الزبدة ولكن ما تصدره منها الى جميع البلدان لم يزد في سنة ١٩٣٧ على ١٥ الف طن متري حالة ان ما استوردته المانيا منها في تلك السنة بلغ ٨٧ الف طن متري

— ٤ —

واذا صرفنا النظر عن مسألة المقادير التي تستطيع روسيا السوفيتية ان تصدرها الى المانيا لتعوّض بها ما كانت تستورده قبل الحرب — وهو يبلغ ٧٥ في المائة من حاجتها الى ركاز الحديد و٩٠ في المائة من البترول و٣٠ في المائة من القمح و٩٥ في المائة من النحاس و٩٠ في المائة من الرصاص و١٠٠ في المائة من ركاز الكروم وغيرها — وجدنا الموضوع يتناول ثلاثة اعتبارات اساسية هي:

اولاً — الاعتبار السياسي. ان روسيا سواء أكانت سوفيتية ام لم تكن لا بد ان تتردد كثيراً قبل اقدامها على بذل العون كاملاً لالمانيا النازية المشبعة بالروح العسكرية لما يعرف عن رغبة المانيا في السيطرة على معظم القارة الاوربية حتى تغدو — على قول روزنبرج رئيس القسم الخارجي في الحزب النازي — ولا قبل لدولة اخرى او كتلة من الدول بمقاومتها. وهذا المبدأ يمكن ان يحسب مبدأ اساسيًّا دائماً في سياسة روسيا الخارجية. الا ان المبادىء السياسية عرضة للتقلب وفقاً لأهواء القائمين بالامر وأغراضهم الخاصة. وقد يكون من مصلحة روسيا ان تمد المانيا بقدر محدود من الخامات الصناعية والحربية يمكنها من مواصلة الحرب مدة طويلة ولكنه لا يمكنها من الانتصار فتكون النتيجة اضعاف المانيا وخصومها في آن واحد

واذن فقد لا يقوم الاعتبار السياسي حائلاً حاسماً دون توريد روسيا الخامات اللازمة الى المانيا بقدر محدود

ثانياً — الاعتبار المالي. انهُ لغني عن البيان ان ما تنوي روسيا ان تصدره الى المانيا لن يكون هدية بلا مقابل. وقد يتم الاتفاق على ان تعقد روسيا قرضاً للمانيا ولكن الاتفاق التجاري الذي عقد بين الدولتين قبيل عقد ميثاق عدم الاعتداء نص على ان تعقد المانيا قرضاً

لروسيا ولذلك فالرجح ان تكون متاجر المواد التي تبتاعها المانيا من روسيا محدودة بقدرتها على توفية ما تشتري . وحيث ان المانيا لا تملك مبلغاً يذكر من الذهب او من النقد الاجنبي تستطيع ان توفي به ثمن ما تشتري فالغالب ان يكون التبادل بين برلين وموسكو على أساس المقايضة . وأكثر ما تحتاج اليه روسيا من مصنوعات المانيا الآلات الحديثة للنقلة . ومن المعلوم ان استئثار الصناعة الحربية بمعظم المصانع الالمانية حال دون قيام المصدرين الالمان — قبل نشوب هذه الحرب — بتنفيذ العقود التي عقدوها لاصدار الآلات الى الخارج . واذا كان هذا صحيحاً قبل نشوب الحرب فأحرى به ان يكون صحيحاً بعد نشوبها . ولذلك يغلب على الظن ان التبادل التجاري بين روسيا والمانيا على هذا الاساس لا ينتظر ان يكون كبيراً

ثالثاً — اعتبار المواصلات : ان طرق المواصلات الرئيسية بين روسيا والمانيا ثلاثة : —

بحراً عن طريق بحر البلطيق ولكن هذا البحر يتجمد معظم السنة في طرفه الروسي وعلاوة على ذلك ان مدينة لننراد بعيدة عن اكثر موارد الخامات الروسية والنقل اليها من مناطق هذه المصادر شاق وقد يكون متعذراً لأسباب شتى . ثم هناك طريق البحر الاسود فالدانوب وهذا الطريق خاضع لموقف رومانيا ويوغوسلافيا وهنغاريا او لأية دولة تملك قوة بحرية كبيرة وتستطيع ان ترسل الى البحر الاسود عمارة تعرقل هذه المواصلات — بعد سماح تركيا طبعاً . وعلاوة على هذه وتلك هناك سكك الحديد الروسية . ودرس شبكة السكك الحديدية الروسية يسفر عن حقيقة واضحة وهي ان هذه الشبكة انشئت بقصد تسهيل التجارة الداخلية لا لتسهيل الاصدار . والمسافات بين مصادر الخامات الروسية والمانيا شاسعة وقدرة مركبات السكك الروسية على النقل تبلغ الآن ١٦ مليون طن في السنة فاذا خصص عشر ذلك للنقل الى المانيا لم تتمكن سكك الحديد الروسية من ان تنقل الى المانيا الا مقدار ما تحتاج اليه من ركاز الحديد وحده في أثناء السلم ثم هناك عقبات فنية اخرى تتعلق بسكك الحديد تجعل حل عقدة المواصلات الحديدية أمراً متعذراً قبل انقضاء بضع سنوات وانفاق نفقات كبيرة على انشاء خطوط جديدة في روسيا وزيادة عدد مركبات الشحن زيادة عظيمة

والخلاصة انهُ اذا نظرنا نظرة اقتصادية مجردة في مبلغ ما تستطيعه روسيا من إمداد المانيا بمواد الغذاء والصناعة وجدناهُ يسيراً . ولكن اذا شاءت روسيا ان تبذل لالمانيا معاونة فعالة في وسعها ان تفتر على شعبها وتجهد من حاجاتها الداخلية وتقيّد اقتصادها الاهلي وترهق سككها الحديدية لتحقيق ذلك . وهو ثمن باهظ لا يلوح ان ضم الاراضي يوازيه لان من شأنه ان يزعزع تقدم روسيا الاقتصادي الصناعي ومن المحتمل ان لا يقدم عليه زعيم روسي ولذلك يغلب على الظن ان مساعدة روسيا لالمانيا في هذه الناحية ستكون يسيرة محدودة النطاق

السيادة التامة

كتب عالمي :

تحليل اقتصادي اجتماعي لخطة الوطنيين الاشتراكيين وأهدافهم البعيدة

من المسائل التي تشغل أذهان المفكرين في هذه الحرب وعواقبها مسألة في المقام الاول من خطر الشأن ، وهي : هل كان في الوسع الاتفاق مع الهر هتلر اتفاقاً يجنّب العالم هذه النوائب التي يعانيها ؟ والى القرّاء ردّ رجلٍ ثقةٍ هو الدكتور هرمن روشنج Rauschning رئيس مجلس شيوخ دانتزج سابقاً وهو ملخص بحث سبق لهُ صدّر به الجزء الاخير من مجلة الشؤون الخارجية الاميركية (اكتوبر ١٩٣٩)

قال روشنج : — ذهب ظن بعض الناس الى انهُ من المستطاع اقناع الهر هتلر بتبديل أساليبه وتقييد الاهداف التي يتجه اليها بالاذعان لهُ في مسائل محدودة وتحقيق مطالبه الخاصة بها على ان يكون هذا الاذعان مقيداً بشروط معينة يقبلها ، وعند ذلك تغدو المانيا عاملاً من عوامل الاستقرار الدولي . وقد كان هذا الرأي قائماً على قواعد سليمة مستمدة من حركة توحيد المانيا في ما بين سنتي ١٨٦٤ و١٨٧٠ على عهد بسمارك . فبسمارك قال غير مرة انهُ متى تمّ توحيد الريخ غدا همّهُ الاول ان يفوز بثقة العالم بزعامته السامية . اي ان بسمارك كان يرى ان المانيا ستصبح عاملاً قويًّا من عوامل السلام في أوربا متى زالت بواعث رعبها عن طريق توحيدها . نعم أن سياسة بسمارك كانت قائمة على استعمال القوة . ولكن اهدافه كانت محدودة لأنهُ كان يدرك الحدود العملية لما يستطاع ولما لا يستطاع

يقابل هذا ان سياسة غليوم الثاني كانت غامضة من حيث الاهداف التي تتجه اليها . وفي قول مأثور لشمر ارثر يكلسون عند ما استحكمت ازمة المغرب الأقصى سنة ١٩٠٥ ان وزارة الخارجية الألمانية لا تعلم ما تريد . ثم قال ان خطر السياسة الالمانية ليس ناشئاً عن اتجاهها الى التوسع بل عن غموضها . فغليوم الثاني بنى سياستهُ على المفاجئات الناشئة عن انفعال طارىء وهذه الحقيقة كانت أبعث على نشوب الحرب الماضية من سعي المانيا الى السيطرة العالمية

أما سياسة الهر هتلر فاختلفت في البدء اختلافاً بيناً عن سياسة غليوم الثاني وعن سياسة جمهورية ڤيمار . فسياسة غليوم كانت غامضة وسياسة جمهورية ڤيمار كانت متسمة بالتردّد . واما سياسة الهر هتلر فكانت صريحة ودلّت في صراحتها على انهُ يعرف تماماً الاهداف التي تتجه اليها فولادتها في احضان النزعة القومية الالمانية حملت اقطابها على السعي الى تنقيح معاهدة ڤرساي وازالة

اسباب البرم الالماني تشابهت في ذلك الى حدٍّ ما منهج بسمارك . فكأنها بدأت حيث انتهى بسمارك فوصلت ما انقطع من حبل سياسته

وكانت سياسة هتلر في بادىء الأمر سياسة قومية بحصر المعنى . وكان هدفها تحويل « المانيا الصغيرة » التي وضع بسمارك قواعدها الى « المانيا الكبرى » التي ما فتئت حية في اذهان الوطنيين الالمانيين . وكان الطريق الى تحقيق هذا الغرض تنقيح النصوص الجغرافية في معاهدة الصلح وهو تنقيح كان لا بدَّ من ان يتمَّ يوماً ما . وكان للمانيا في بلدان خصومها في الحرب الماضية، مؤيدون في طلبها هذا . والغالب ان هؤلاء كانوا يوافقون على التعديل المطلوب لو لم يلازم ذلك التعديل بعض الاساليب التي تستند الى القوة والارهاب ، مما أضعف ثقة الدول الاجنبية وحسن نيتها وعزَّز ترددها في قبول ما تطلبهُ المانيا . ومع ذلك ظل فريق منهم يذهب الى ان هذه الناحية من السياسة الالمانية غير اصيلة فيها وانهُ متى تمَّ تنقيح المعاهدة تتحول اساليب السياسة الالمانية الى الاستقرار والأخذ بالقواعد المرعية المحترمة الجانب في العلاقات الدولية

والواقع انهُ لو كانت اهداف السياسة الالمانية في عهد النظام الوطني الاشتراكي اهدافاً محدودة ، أي لو اتجهت هذه السياسة خاصة الى ضم المناطق الالمانية وجمعها في نطاق الرِّيخ الثالث فحسب ، لكان من المرجح تسليم الدول الاخرى بذلك

ولذلك كان النقد الموجه الى النظام الوطني الاشتراكي في عهده الاول ، نقداً متسماً بسمة الاعتبارات الادبية وكان على الاكثر موجهاً الى اساليب النازي في داخل البلاد . وقلما سمع نقد لاهدافهم الخارجية . بل ذهب بعضهم الى حد تصوير الانقلاب الداخلي تصويراً مقبولاً ولاسيما بعد ما نجح رجالهُ نجاحاً باهراً — في الظاهر — في التغلب على مظاهر الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي في البلاد — او اخفائها !

وكان للنظام الجديد معارضون في داخل البلاد فما لبثوا حتى وصلوا الى النتيجة نفسها . ففي المرحلة الاولى استضعفوا النظام الجديد ثم برموا بأساليبه ثم اقتنعوا بأن ما يبدو فيه مما تعافهُ النفس لا بدَّ ان يزول عندما تستقرُّ الحالة على اساسها الطبيعي . وكان الرأي في الدوائر غير النازية من رجال الجيش وكبار الموظفين وأقطاب الصناعة والتجارة ان هذه الحال لا تدوم وان الحكمة تقضي بالانتظام في الحزب الوطني الاشتراكي واصلاحه من الداخل وبدا لفريق من كبار الموظفين انهُ يتعذَّر عليهم التوفيق بين اساليب الحزب والواجب عليهم كما يفهمونهُ فيتعين عليهم ان يستقيلوا فقيل لهم إنهم إنْ فعلوا جاءت استقالتهم معززة للجناح المتطرف في الحزب وبهذا وما كان من قبيله يغسَّر بقاء رجال من امثال فون نوراث في وزارة الخارجية والكونت شفرين — كروزيك في المالية وغيرهما

ولكن الاساس الذي قام عليه هذا التفكير كان ضيقاً، ذلك ان اصلاح الحركة الوطنية الاشتراكية على النحو الذي ارادهُ هؤلاء كان متعذراً، لانها كانت متجهة قسراً وبدافع من طبيعتها الداخلية الى التطرف شأنها في ذلك شأن كل حركة ثورية. فجاءت معاونة العناصر المحافظة لها معززةً لثرائها فاجتنبت المانيا بذلك حرباً اهلية، ولكن الاتجاه المرجو نحو الاعتدال والاستقرار لم يتحقق

ويلوح للهر روشتج ان موقف الدول الدمقراطية الغربية في الحركة الوطنية الاشتراكية كان شبيهاً بموقف العناصر المحافظة الالمانية منها. فمعاونة هذه العناصر في الداخل أفضى الى اجتناب حرب اهلية في المانيا، وسلك الدول الدمقراطية في الخارج افضى الى اجتناب حرب أوربية. وقد يتعذّر على الباحث ان يفهم كيف ظلّت حقيقة الحركة الوطنية الاشتراكية خافية على اقطاب الدول الغربية بضع سنوات. ولكن العناية بالمسائل الاقتصادية في مستهلّ العهد النازي كانت غالبة على الاذهان. فنظر هؤلاء الاقطاب الى الوسائل الفعّالة التي عالجت بها الحكومة النازية مشكلة التعطل عن العمل فبهرت بنشاطها وتائجها ورأت فيها وسيلة من الوسائل الفعّالة للخروج بالعالم من قتام الازمة الاقتصادية وضيقها

ثم ان النظر الاقتصادي في الموضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع موارد الخامات الصناعية وحاجة المانيا اليها كبيرة. ولو كان العصر عصر سلام سياسي واقبال تجاري لما تعذّر على المانيا ان تفوز بما تحتاج اليه من هذه الخامات. ولكن الازمة العالمية ضيّقت الخناق على التجارة الدولية، فكان من الطبيعي ان يتجه الرأي الى العلاج الاقتصادي لحالة تكره المانيا على التوسع السياسي. فقيل انهُ اذا ابيحت بعض البلدان لاستغلال المانيا الاقتصادي، واذا كفيت حاجتها الى الخامات الصناعية فلا يبعد ان تعمد المانيا الى السلام والاستقرار، لأنها اذا كانت مكتفية من الناحية الاقتصادية فانها تنفق نشاطها حينئذٍ في الانتاج بدلاً من الحرب

وهذا تفكير يلوح انهُ سليم ولكنهُ لا يفسّر بوجه من الوجوه، كيف مضت المانيا تغالي في الطلب كلما سلمت لها الدول الدمقراطية سنة بعد سنة بما تريد. والواقع انهُ قام على مبادئ خاطئة من حيث انهُ قدّم الاعتبار الاقتصادي في المانيا على الاعتبارات الاخرى، مع ان الاعتبارات الاخرى النابعة من النفس لا من الحالة الاقتصادية كانت المحرك الرئيسي للحركة الوطنية الاشتراكية

فألمانيا الوطنية الاشتراكية لم تعمد الى طريقة الاكتفاء الذاتي لغرض اقتصادي او اجتماعي وانما عمدت اليها لأغراض تتعلق بقوة الدولة وسطوتها — اي بالدفاع الوطني والقدرة على الحرب. وجرثومة هذه السياسة ترتد الى عهد بسمارك وكان الوزير الحديدي يرى صلة وثيقة بين الحماية التجارية

والسلطان اطربي . ثم خانت المانيا الحرب العالمية الأولى فرأت كيف قطعت سلاتها بالعالم الخارجي وبقيت لها موارد الخامات التي تحتاج اليها وما اكثرها ، فحملها كل ذلك على السعي الى توسيع مواردها إما بالاتقان العلمي والصناعي ، واما بالتوسع الجغرافي

تحدث جماعة من مفكري الوطنيين الاشتراكيين في هذا الموضوع تترجم بفكرون على النحو التالي : —

ان المانيا تلي روسيا في عدد السكان بين دول اوربا . وضيق ارضها يحول دون «سيادتها التامة» «كشعب عالمي» . ليس ثمة ريب في أنها تستطيع في ابان السلام ان تفوز بكل ما تحتاج اليه من مواد الصناعة . ولكن اعتمادها على الاسواق العالمية يجعلها في ابان الحرب دولة ضعيفة كل الضعف . ومن ثم من وجوه التقدم والارتقاء في اساليب الحرب وأجهزتها جعل المانيا عاجزة عن القيام بحرب في ميدانين قياماً عليه سمة امل بالنجاح . وقدرتها على استعمال مواهب ابنائها الفنية والصناعية يعرقلها ويضعفها اعتمادها الاقتصادي على الدول الاجنبية . واذن فمن المستحيل على المانيا الى ابد الدهر ان تبلغ المرتبة التي تريدها ، وهي مرتبة «شعب عالمي» وستبقى مضطرة ان ترضى بمقام ثانوي تتقدم عليها امة صغيرة كالامة الانكليزية او حتى كالأمة الفرنسية

والصفة التي يتميز بها الشعب العالمي — يقول اقطاب التازي — هي حرية العمل السياسي . فللولايات المتحدة الاميركية حريتها ، وكذلك الامبراطورية البريطانية وروسيا . وفرنسا الى حدٍّ محدود . واذا شاءت المانيا ان تجاري هذه الدول وألا ترضى بمقام ثانوي بينها فعليها ان توفق بين منزلتها المرموقة و « المدى الاقتصادي » المتاح لها economic space المتاح لها ، ومن الخطإ أن توصف بأنها دولة محرومة have not تنافس الدول المكتفية haves ووصفها بهذا الوصف ليس الا سلاحاً يستعمله أعداؤها ضدها في حرب الآراء . والحقيقة ان المانيا وهي في مقدمة دول أوربا تقدماً واتقاناً صناعيًّا منعت الا من إحراز مقام ثانوي بين الشعوب العالمية . فالمانيا بين الاستسلام لهذه الحقيقة والسعي الى حلها بحدّ السيف . أما الاستسلام وهي دولة فتية تمشي في عروقها حرارة الحياة فتعذر عليها . فلم يبق أمامها الا الطريق الآخر لان العالم تركها في جوٍّ لا يقري بالتعاون

والاكتفاء الذاتي ليس الا سلاحاً مصطنعاً يستعمل الى حين في ميادين الاقتصاد والسياسة بنية تحقيق « الاستقلال الطبيعي » الذي تنشده . فهو حلٌّ غير دائم ، لانهُ غير طبيعي والاعتماد الدائم عليه مقضيٌّ عليه بالخيبة . ولكنهُ أتاح لالمانيا فترة قصيرة من الاستقلال الذي لا بدَّ منهُ للفوز بالاساليب السياسية والعسكرية لتحقيق هدفها البعيد وهو « سيادتها الكاملة » « كشعب عالمي »

و«المدى الحيوي» Lebensraum, Living space لا يعني في نظر النازي منطقة واسعة يتاح لألمانيا في نطاقها تبادل البضائع تبادلاً حراً . بل يعني منطقة على جانب كافٍ من السعة يتاح لألمانيا فيها حرية « سلطة » لفصل السياسي . وحدود هذه المنطقة تتسع وفقاً لاتساع متطلبات الحرب الحديثة . فاكتفى بسمارك سنة ١٨٨٠ لتعدو دولة مكتفية وذات سيادة ، بمنطقة عدا لا يكفيها بعد انتهاء الحرب العالمية الماضية . ولا بدَّ لألمانيا في نظر النازي من بسط سيطرتها شرقاً الى القوقاس بما فيه أوقرانيا وغرباً الى البحر لكي تحقق السيادة المنشودة في الاحوال التي نشأت بعد الحرب العالمية الماضية . وذلك يقتضي ان يكون لها زيت القوقاس ومعادن أوقرانيا وحبوب رومانيا وهنغاريا وسواحل بلجيكا وهولندة وشمال فرنسا ومستعمرات تابعة الآن لدول اخرى

هذه هي النظرة الاساسية التي تنطوي عليها خطة الحركة الوطنية الاشتراكية . والحقيقة البارزة التي نخرج بها من هذا القول هي ان تقديم اغصان الزيتون لا يكفي ، لان المانيا بزعامة الوطنيين الاشتراكيين تطلب « السيادة التامة كشعب عالمي » ولا ترضى بأقل من ذلك

فالسياسة الخارجية التي جرى عليها هتلر لم تترك له مجالاً واسعاً للاختيار . ان الاهداف المحدودة التي اتجه اليها ليست الا اجزاء من الهدف البعيد وهو « السيادة التامة » لالمانيا « كشعب عالمي » . وألمانيا بزعامته لن تكتفي الا بعد ما تبسط سيطرتها على متسع من الأرض تفتقد امة كافٍ ليحررها من الاعتماد على الدول الأخرى . فاذا ادركنا هذه الحقيقة فهنا لماذا لا يرى الوطنيون الاشتراكيون خيراً ما في تنظيم اقتصادي عالمي على اساس من التبادل بين الدول آمنة اعتماد الاجزاء على الكل واعتماد الاجزاء بعضها على بعض . ولذلك وقفت اوربا — والعالم في الواقع — بين امرين . فإما ان تتخلى المانيا عن هذا الهدف البعيد واما الحرب ، لأن تحقيقه يعني في الحقيقة بسط السيطرة الألمانية على اوربا . وعند ذلك فقط تميل المانيا الى النظر في تنظيم العالم تنظيماً أساسه التبادل لانه اذا اصيب هذا النظام باضطراب ما ، فانه لا يؤثر في السيادة الالمانية ولا في قدرة الدولة الالمانية على خوض غمار الحرب وهي معتمدة على ما تستورده من دول اخرى

وعزز من هذه النظرة في اذهان انصار الريخ الثالث اعتقادهم ان « الدول العالمية » آخذة في الانحدار . فانكلترا في رأيهم « دولة على ورق » وموقفها الحربي ضعيف وآخذ في الانهيار . وفرنسا امة ماضية في طريق الموت موتاً بيولوجيًّا لانها تريد ان تجمع بين القوة الحربية وضبط النسل فاعتمدت على الزنوج من مستعمراتها فهي لذلك عاجزة عن ان يكون لها شأن كشعب عالمي . والولايات المتحدة الاميركية تخطت دور شبابها بلاوة على كونها خليطاً من الامم والعناصر فاذا تعرضت لضغط خارجي من نوع معين كان ذلك كافياً لقيام الثورة فيها .

وهذا الاعتقاد لم يبدّل منهُ ما بدا في بريطانيا وفرنسا في خلال السنة الماضية من دلائل العزم والحزم . ذلك ان الدول الدمقراطية في نظر الوطنيين الاشتراكيين يعوزها عنصر اساسي وهو الرغبة الشديدة الحازمة في اثبات نفسها بالقوة . بل ان هتلر ذهب الى ابعد من ذلك . فقد دلّه ما أحرزهُ من نصر سياسي تلو آخر على ان مكانتهُ في التاريخ ستقوم على انهُ عجّل انهيار هذه الدول الهرمة فمهّد السبيل للنظام العالمي الجديد الذي تحمل فيه المانيا لواء الزعامة والسيطرة . وطريقة الوطنيين الاشتراكيين في تعجيل هذا الانحلال هي هي طريقة الاحزاب الثورية في كل بقعة ، اي دسّ الدسائس ونشر الدعاية الهدّامة وتشجيع الانحلال الداخلي لاضعاف المشيئة القومية ثم تقسيم المطالب والاتجاه الى تحقيقها مطلباً مطلباً حتى لا يبدو احدها كبيراً يحرّك النفوس لحمل السلاح

هذه النظرة الوطنية الاشتراكية الى الاهداف والاساليب حملت الهر هتلر على الاعتقاد بأنّ مقترحات السلام من كل خصم لهُ ليست الاّ دليلاً على استعداد ذلك الخصم للاذعان ، فأرهفت شوكتهُ الى الهجوم . وكذلك نشبت الحرب التي ارادت الدول الدمقراطية تجنبها بمجرد رغبتها في معالجة المشكلات بالرشد والمسالمة . ثم ان أحوال المانيا الداخلية أكرهت الوطنيين الاشتراكيين على المضي في خطتهم لان أملهم الوحيد في الاحتفاظ بمنزلتهم في المانيا كان معلقاً بالمضي في حركتهم الثورية والمغالاة فيها . لذلك كان من المستحيل عليهم ان يتخلوا عن أسباب السيطرة وإحداث تبديل أساسي في النظام الاقتصادي الذي كان أحد مصادر سلطانهم ولا العودة بالمجتمع الالماني الى نظام قائم على الحرية والقانون . كان من المحتمل ان يسلموا بتحديد السلاح بعض الشيء لأنهم قرّروا ان التفوق النفسي لازم لهم كالتفوق الحربي . ولما كانوا قد فازوا بتحقيق النظر الاول فقد كان في وسعهم ان يتراخوا قليلاً في الثاني اذا لزم الأمر . ولكن من الثابت أنهم كانوا لا يستطيعون ان يقيموا نظاماً أساسهُ القانون ولا ان ينشئوا دستوراً يشمل جميع الطبقات أي انهُ كان يستحيل عليهم ان يتخلوا عن أسلوب البطش والتحكم والارهاب . وفي هذه الحالة كان التعاون السياسي والاقتصادي الصادق مع سائر البلدان متعذراً . لان العلاقات السياسية بين الدول لا يمكن ان تقوم إلاّ على الأخذ والعطاء والاتفاق الوسط . والوطنية الاشتراكية في طبيعتها الثورية والنظام الذي أنشأتهُ داخل البلاد كانت عاجزة عن الاتفاق الوسط . فاما النجاح الكامل واما الاذعان الكامل . لأن كل تراجع في الخارج كان لا بدّ ان يفضي الى متاعب في داخل البلاد قد تفضي بدورها الى انهيار النظام النازي . ولذلك لم يكن في مستطاع أحد تصدّق في درس الحركة الوطنية الاشتراكية واهدافها وأساليبها إلاّ الاقتناع بأنها لا ترضى بالتسليم لها في نطاق محدود ، بديلاً عن طريقها الى السيطرة على أوربا والثورة العالمية